

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

إلى السادة / المساهمين
الشركة الدولية للموارد البشرية
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة الدولية للموارد البشرية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") وشركتها التابعة وشار اليهما معا مجتمعين ("المجموعة") ، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس إبداء الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة وقد قمنا أيضا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

أمر المراجعة الرئيسية

أمر المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأيا منفصلا في هذه الأمور. فيما يلي وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسة وكيفية معالجتها:

كيفية معالجة مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسية
تحقق الإيرادات:	
قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات: - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". - تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقا لسياسة الشركة. - فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. - اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، والتي تضمنت إشعارات الإستملا الموقعة من العملاء، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات. - تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية للإيرادات بالإيضاح رقم ٨-١٤ والإيضاح رقم ٢٣ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.	خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغت إيرادات الشركة مبلغ ١١٢,١ مليون ريال سعودي تقريبا (٢٠٢٢م: ٧٧,٢ مليون ريال سعودي تقريبا). تقوم الشركة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية إثبات الإيراد كأمر مراجعة رئيسي.

المدير المالي
فلاح الحربيالرئيس التنفيذي
علي الحربيرئيس مجلس الإدارة
عادل الجريوع

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)	كيف عالجت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي (تتمة)
موجودات غير ملموسة:	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم الموجودات غير ملموسة:
تعتبر أرصدة الموجودات غير الملموسة من الأرصدة ذات الأهمية النسبية العالية حيث تبلغ قيمة الموجودات غير الملموسة (صافي) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م ٩,٩ مليون ريال سعودي تقريبا (٢٠٢٢ م: صفر) حيث أن هناك أمور تتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات والافتراضات الهامة التي تؤثر على أرصدها من خلال تحديد الأعمار الإنتاجية والمراجعة الدورية لتلك الأعمار وما يترتب عليها من تقدير أقساط الإطفاء وما لذلك من تأثير على نتيجة النشاط، وما يتطلبه ذلك من إجراءات خاصة للتحقق من صحة التعاقدات والإثبات وتوقيت وشروط تحويلها من مشروعات تحت التنفيذ إلى موجودات غير ملموسة لذا اعتبرنا الموجودات الغير ملموسة من أمور المراجعة الرئيسية.	- تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية على الموجودات غير الملموسة. كما قمنا بتقييم مدى ملائمة سياسات الرقابة والقيام بإجراءات التحقق على أساس العينة والتحقق من سياسة الإطفاء للسنة. وعند القيام بهذه الإجراءات. ناقشنا أيضا مع الإدارة حكمهم المهني بشأن طبيعة البنود التي تم رسلتها ومدى ملائمة الأعمار الإنتاجية والسياسات ذات الصلة بهذا الشأن.
	- تم الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة بالإيضاح رقم ٨-٢ للسياسة المحاسبية والإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءا في التقرير السنوي في تاريخ تقرير مراجع المستقل. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحا لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقا لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن تعتزم إدارة المجموعة تصفية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما عن كل تحريف جوهري متى كان موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات الجوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر كل منها على حدة أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضا بما يلي:

التعرف على مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقييمها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استنادا إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة أو علينا أن نعدّل رأينا في حالة عدم كفاية تلك الإفصاحات وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة) :**

- تقييم العرض العام، الشكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت والأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة ونحن مسئولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها ونظل وحدنا المسئولون عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملته أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة بما في ذلك أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا التزمنا بالمتطلبات السلوكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناء على ذلك تعد هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

١٨ رمضان ١٤٤٥ هـ

٢٨ مارس ٢٠٢٤ م



المدير المالي
فلاح الحربي

الرئيس التنفيذي
علي الحربي

رئيس مجلس الإدارة
عادل الجربوع